

اعتقالات وحل مجلس إدارة نادي بسبب أهازيج جمهوره



على عكس ما تدعيه السعودية عن انفتاحها، واستمراراً لنهجها في خنق حرية التعبير وحرية المعتقد، اتخذت السلطات موقفاً متشدداً ضد نادي الصفا في مدينة صفوى في المنطقة الشرقية شملت اعتقالات وحل مجلس إدارة النادي.

وفي 4 فبراير 2024، حلت وزارة الرياضة في السعودية مجلس إدارة النادي، على خلفية أهازيج رددتها الجماهير خلال مباراة في 24 يناير 2024.

وقالت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة القسط إن معلومات وصلت إليهما تفيد باعتقال 10 أشخاص من رابطة المشجعين وإحالتهم إلى سجن القطيف العام، واستدعاء والتحقيق مع أكثر من 150 شخص. حصلت المنظمتان على قائمة بأسماء المعتقلين، وفيما تتحفظ على نشرها، تعتبر أن أصل توقيفهم تعسفي حيث أنه يستند إلى ترديد هتافات وممارسات غير جرمية.

وقالت الوزارة في بيان لها، "أنه إشارة لما تم بصدده من تجاوزات قامت بها رابطة جمهور نادي الصفا

بمخالفة المادة (1/8) من اللائحة الأساسية للأندية الرياضية التي نصت على (الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة).“

إضافة إلى ذلك، أعلنت لجنة الانضباط والأخلاق في الاتحاد السعودي لكرة القدم عن سلسلة عقوبات، حيث ألزمت النادي بدفع غرامة مالية قدرها 200 ألف ريال، إلى جانب منع الجمهور من حضور 5 مباريات للفريق.

المقاطع المصورة المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من المباراة، تظهر أن هتافات الجمهور، هي أهاريح دينية شعبية معروفة عند الطائفة الشيعية، لا تحوي أي عبارات طائفية أو مسيئة.

وأبرزت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة القسط إلى أن القمع المتزايد الذي لم يستثن الملاعب والرياضة، يترافق مع الجهود التي تبذلها الحكومة لجذب الاستثمارات وإقامة المباريات الكبرى لكرة القدم.

وأكدت المنظمتان الحقوقيتان أن اعتبار الأهاريح والناشيد الدينية “عبارات طائفية”، هو تعد على الحريات الدينية، واستخدام للأنظمة والمواد القانونية بشكل تعسفي.

وشددت المنظمتان على أن كل الوزارات والهيئات واللجان الرسمية باتت طرفا في الانتهاكات ضد الحريات والحقوق الأساسية بما في ذلك التي من المفترض أنها متخصصة بالرياضة، وهو جزء من سياسة ترهيب المواطنين التي تجلت خلال السنوات الأخيرة.